الرسائل الملكية السامية بخصوص قضايا عامة في مجال حقوق الإنسان

الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المشاركين في الورش الدولي الخامس للمؤسسات الوطنية لإنعاش وحماية حقوق الإنسان

الرباط- 13 أبريل 2000

"الحمد لله وحده والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه."

حضرات السيادات والسادة؛

إنه لمن دواعي البهجة والارتياح أن تحتضن مملكتنا، أرض الحرية والحوار والتفتح، والتعايش والتسامح، أشغال الملتقى الدولي الخامس للمؤسسات الوطنية لتطوير وحماية حقوق الانسان الذي هبت فعالياته إلى هذا البلد الأمين من ربوع القارات الخمس؛ وإنه لحدث نقدره كامل قدره، ونسبغ عليه سامي رعايتنا، كما نخص ضيوفنا بجميل ترحيبنا وفائق عنايتنا، تقديرا من جلالتنا لتفانيهم في خدمة الرسالة الإنسانية النبيلة الهادفة إلى تدعيم كرامة الانسان بصون حقوقه وتطويرها؛ وإيمانا منا أن من كرم إنسانا فكأنما كرم الناس جميعا.

كما نود أن نعرب عن تقديرنا الخاص للمفوضية الأممية السامية لحقوق الانسان التي أبت إلا أن تشارك مجلسنا الاستشاري لحقوق الانسان تنظيم هذا الملتقى الهام، منوهين بما تبذله هذه الهيأة، بتوجيه حكيم من السيدة ماري روبنسون، من أعمال جليلة ومجهودات هادفة لنصرة الحق وإعلاء كلمته وصون الكرامة الإنسانية وحماية حقوق الانسان والنهوض بالحريات، استجابة لانشغالات المجتمع الدولي التواق إلى الديمقراطية والسلم والرفاهية.

إن رعايتنا للقائكم الدولي هذا، نابعة من المكانة البارزة التي تحظى بها قضايا حقوق الانسان ضمن اهتماماتنا واختياراتنا في بناء دولة الحق والقانون، كما أنها تثمين للدور الذي تضطلع به المؤسسات الوطنية في النهوض بهذه الحقوق. وإنه لمن دواعي سرورنا أن يتزامن احتضان هذا الملتقى من طرف المجلس الاستشاري لحقوق الانسان مع احتفاله بالذكرى العشرية لإنشائه من طرف والدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني طيب الله ثراه. إن المشورات البناءة التي قدمها هذا المجلس لوالدنا المنعم ولجلالتنا قد كان لها دور إيجابي في مسيرة بلدنا الهادفة إلى الارتقاء بحقوق الانسان والنهوض بها إلى المكانة اللائقة بها في نظام ملكيتنا الدستورية والديمقراطية والاجتماعية. إن تبوىء المجلس مكانة عالية، يجعله مؤسسة عاملة بجانب جلالتنا، نابع من كون صون الحقوق وضمانها، والعمل على تطويرها، أمانة دستورية من صميم مهامنا السامية، ومن الوظائف الأساسية للإمامة العظمى، كما أنه تجسيد لأسس حضارتنا وثقافتنا ولقيمنا الإسلامية السمحة. باعتبارها مرجعية أساسية اعتمدتها مملكتنا إلى جانب التشريعات الدولية لحماية حقوق الانسان وصونها وتطويرها.

إن عالمنا اليوم يواجه تحديات جسيمة تدعونا جميعا إلى التشاور والتعاون لبلورة أفضل السبل خدمة للإنسان وتوفيرا للعدل والطمأنينة. وإننا مقتنعون بأن القرن المقبل سيكرس جهود الأمم في هذا المنحى، وسيعزز الاختيار الديمقراطي الذي نحرص باستمرار على ترسيخه في الفكر والممارسة، حتى يصبح من مكونات ذاتية الأفراد والجماعات، بكل ما يقتضيه ذلك من حرية ومسؤولية.

حضرات السيدات والسادة،

لقد عقدنا العزم، منذ تولينا عرش أسلافنا المنعمين، على مواصلة بناء الدولة الحديثة بما يصون الحقوق والحريات، ويقوي ركائز نظام الحكم المبني على فصل السلط وسيادة القانون، وهو ما أكدناه في أول خطاب للعرش بتاريخ 30 يوليوز 1999، حيث عبرنا عن تشبثنا أعظم ما يكون بنظام الملكية الدستورية والتعددية الحزبية في إقامة دولة الحق والقانون وصيانة حقوق الانسان والحريات الفردية والجماعية. وفي هذا الإطار حرصت مملكتنا على التصديق على عدد من الاتفاقيات في ميدان حقوق الانسان، وعلى إحداث المؤسسات وتطوير القوانين وتوفير الضمانات الكفيلة بالحماية من الشطط، وتوسيع فضاء الحريات والحرص على أمن الأفراد والجماعات، وفاء لتعهداتنا والتزاماتنا في مجال حقوق الإنسان كما هي متعارف عليها دوليا.

وإننا لمقتنعون بأن هذا الاختيار يجعل بلادنا في صلب دينامية عصرها، متفاعلة بروح مبدعة مع تحولات محيطها، ومؤهلة لشق طريق المستقبل في وئام مع تاريخها وحضارتها. وإن هويتنا الثقافية والدينية قادرة اليوم، كما كانت عبر التاريخ، على الإسهام في إثراء الكونية بكل مقومات حقوق الانسان، وممارسة الحريات والاندماج في مسيرتها دون أي تناف أو تضارب؛ ذلك أن المحافظة على الخصوصية والهوية لا

يعني الانكماش على الذات، بل العمل من أجل حركية متجددة لمفهوم الأصالة في إطار المعاصرة، الملتزمة بالقيم المقدسة التي تدعو إلى التسامح والجدل بالتي هي أحسن والدعوة إلى السلم كافة.

لقد ساهم المجلس الاستشاري لحقوق الانسان بمملكتنا، من خلال آرائه الاستشارية التي أكسبناها القوة الزامية في صون الحقوق المدنية والسياسية وتطويرها؛ وإننا لحريصون على أن يولي الاهتمام الأوفر للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فالحق في التعليم والصحة والغذاء والسكن والبيئة السليمة وغيرها من الحقوق مظهرا أساسي لصون كرامة الانسان ورفعته. إن الفقر المذقع بمختلف تجلياته يشكل خرقا لأبسط حقوق الانسان، وامتهانا لكرامته. لذلك لا زلنا، كما أكدنا على ذلك بمناسبة الذكرى الحادية والخمسين للإعلان العالمي لحقوق الانسان يوم 10 دجنبر 1999، نولي بالغ اهتمامنا لإدماج المحرومين والمعوقين، والاعتناء بالمرأة القروية، التي تعاني أشد ظروف التهميش، في صلب الممارسات المتعلقة بحقوق الانسان. وإن قيم التضامن والتكافل الراسخة في المجتمع لمن شأنها تعزيز الابتكار وروح المبادرة للنهوض بمختلف الفئات والشرائح، خاصة تلك التي تعيش أوضاعا صعبة.

إنه لمن دواعي الاعتزاز أن نلاحظ دينامية المجتمع المدني وتعدد مجالات عمله، وتنامي أشكال الشراكة والتعاون بينه وبين السلطات العمومية والمؤسسات المختصة، مما يساهم في تعبئة الطاقات ويساعد على الرفع من وثيرة الاقتراح والعمل في إطار الحرية والمسؤولية.

وإذا كان الملتقى الأول للمؤسسات الوطنية لحوض البحر الأبيض المتوسط، الذي احتضنته مملكتنا في ربيع 1998 بمدينة مراكش، قد أعطى لموضوع الهجرة وحرية تنقل الأشخاص كامل اهتمامه؛ فإن هذا الموضوع يطرح من جديد في إيامنا بشكل أكثر حدة لمساسه بحقوق الانسان، إذ تجلى ذلك في العودة لبعض أشكال العنصرية وكراهية الأجانب وما ينتج عنهما من سلوكات متطرفة في مجتمعات العالم المصنع، وهو ما يحملنا على التفكير في ضخامة المجهود الذي لا يزال ينتظر الإنسانية من أجل التوصل إلى إعمال فعلي وحقيقي لحقوق الانسان، باقتناع حضاري ينبذ كل أصناف المفاضلة والتمييز. ونغتنم مناسبة هذا الملتقى الدولي لنعبر لكم عما يساور المغرب من قلق من جراء تنامي خروقات حقوق الانسان بالنسبة للعمال المهاجرين في مختلف انحاء العالم؛ مهيبين، من خلال ملتقاكم، بكل دول وحكومات العالم إلى الإسراع بالانضمام إلى الاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين وجميع أفراد عائلاتهم، وإلى إعمال مقتضيات تصريح مراكش للمؤسسات الوطنية لحوض البحر الأبيض المتوسط لسنة 1998.

إن حكومة جلالتنا تبذل الكثير من المساعي الحميدة في هذا الشأن، ونأمل أن تلعب المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الانسان دورا بارزا لتعبئة الرأي العام وحث الحكومات، على الانضمام لهذه الاتفاقية الدولية الهامة، خاصة أن القرن الجديد الذي نحن على عتبته سيشهد، تحت ضغط العولمة؛ تصاعد حركات، وموجات الهجرة والانتقال عبر المناطق والقارات لذلك فإننا جمعيا مدعوون، في الشمال والجنوب، إلى اعتماد مقاربات شاملة وإرادية لقضايا الهجرة بما يقوي التواصل والتضامن والتعاون فيما بين شعوب الإنسانية جمعاء.

حضرات السيادات والسادة؛

إن التطور الهائل الذي يعيشه العالم في مختلف المجالات، والتحولات الكبيرة التي يشهدها، تستدعي من الجميع الإسهام في توطيد التعاون لبناء عالم يسوده الاستقرار والعدل والحرية والسلم.

إن ثقل المديونية وتفشي الأمية وضعف وثيرة التنمية تشكل معيقات، في العديد من مناطق العالم، لصون كرامة الانسان وضمان تمتعه بحقوقه الأساسية.

وإننا على يقين من أن جمعكم هذا الذي يضم ممثلي المؤسسات الوطنية ومنظمات غير حكومية وخبراء ونشطاء، مدرك للتحديات التي تواجهها حقوق الانسان عبر العالم، ولمتطلبات النهوض بها وحمايتها.

فبالرغم من تراكم مكتسبات كبيرة في جهات متعددة من العالم، خصوصا في ميدان الحقوق المدنية والسياسية، بفعل الاتفاقيات الدولية والآليات المحدثة وجهود المنظمات المختلفة؛ فإن كسب الرهان يدعونا إلى تكثيف الجهود لتحقيق الممارسة الفعلية في ميدان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما يدعونا باستمرار إلى مواصلة البناء وتوفير الشروط الضرورية لتحصين ما تحقق، وعدم تكرار مآسي الماضي.

وفي هذا السياق، فإن التربية على حقوق الانسان وإدماج هذه الثقافة ضمن مناهج التعليم وضمن أسلاك تكوين عديد من أصناف الموظفين من المقدمات الضرورية لتأمين المناعة بشكل قبلي ضد كل أشكال الخروقات المحتملة.

وإن دوركم يكتسي أهمية بالغة في جعل مسيرة الإنسانية تتواصل نحو عالم يسوده الإخاء والسلم والحرية وتصان فيه كرامة الانسان.

وستجدون في جلالتنا وفي المملكة المغربية خير نصير لكم، انطلاقا من حرصنا على جعل بلدنا منارة مشعة لحقوق الإنسان.

وفقكم الله، وسدد خطاكم، وجعل أعمالكم الإنسانية النبيلة مرفوقة بالتأييد والنجاح لخدمة الفضيلة والإنسانية جمعاء، "والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته".